أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية تعليمات إلى كافة السفارات المعتمدة لديها، بضرورة إخطارها قبل أى تنقل خارج العاصمة بـ84 ساعة، لاتخاذ كافة الإجراءات الأمنية خلال الزيارة.

وذكرت مصادر رسمية اليوم، السبت، أن سفراء الدول المعتمدين بالجزائر ملزمون بإعلام السلطات الجزائرية، من خلال إخطار كتابي لوزارة الشؤون الخارجية بثمان وأربعين ساعة قبل التنقل إلى أية ولاية خارج العاصمة في إطار النشاطات الدبلوماسية.

وأضافت المصادر، أن هذا الإجراء يهدف إلى اتخاذ تدابير أمنية احتياطية تخص أى نشاط رسمي، موضحة أن هذا الإجراء الروتيني لا يعنى بحال من الأحوال الحد من نشاط وتحركات السفراء الأجانب ولا فرض "مراقبة لصيقة" ولا تضيق أو مضايقة.

وأكد المصادر أن حرية تنقل ونشاط السفراء الأجانب بالجزائر تبقى مضمونة وتندرج في خانة "العمل الدبلوماسي لأي سفير"، لكن هذا لا يمنع من "إخطار مسبق" عندما يتعلق الأمر بالتنقل إلى ولاية خارج العاصمة، وذلك لـ"أسباب أمنية"، مثلما هو معمول به في كل بلدان العالم بشأن التعاطي مع حركة العاملين في السلك الدبلوماسي الأجنبي.

وأشارت إلى أن نشاطات وتحركات السفراء الأجانب في أية دولة يخضع ويستند إلى الاتفاقية الدولية الموقعة عام 1951 في مادتها الـ14 المحددة لشروط الممارسة، حيث تبرز أن كل سفارة أجنبية ملزمة باحترام قانون البلد الذي تُعتمد فيه، كما أن كل سفارة بسفيرها ودبلوماسيها لا يحق لها بأى شكل من الأشكال التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

وأشارت نفس المصادر إلى أن نشاطات أى سفارة بالجزائر - مثل ما هو حاصل في دول أخرى - بما فيها لقاءات السفير بأطياف المجتمع المدني والأحزاب المعتمدة تبقى "عادية"، ما لم تتدخل في الشأن الداخلي للجزائر، وما لم تتجاوز حدود الاتفاقيات الثنائية والاحترام المتبادل وأيضا المواثيق الدولية.

وأوضحت أن حصيلة النشاط الدبلوماسي للسفارات الأجنبية بالجزائر لم يعرف خلال الثلاث سنوات الأخيرة "أية تجاوزات خارج القانون"، وإنما كانت في أغلبها نشاطات دبلوماسية مصرح بها وتندرج في سياق العمل المعروف للسفارات.

وكان وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية أكد مؤخرا أن اللقاءات التي يجريها السفير الأمريكي هنري انشر بالجزائر حاليا مع الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني تعتبر نوعا من التدخل الأجنبي.

وقال ولد قابلية في تصريحات له يوم 28 فبراير الماضي، إن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر لم تخطر السلطات الجزائرية بالدعوات التي أرسلتها مؤخرا لممثلي المجتمع المدني الجزائري من أجل تنظيم لقاءات والتشاور معهم.

ونفى الوزير الجزائري بذلك تصريحات السفير الأمريكي هنري انشر، التي أكد فيها علم الحكومة الجزائرية باللقاءات التي تجريها السفارة مع ممثلي المجتمع المدني، ويرى العديد من المراقبين أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية الجزائرية سوف تحد من نشاطات كافة السفراء الدول الأجنبية خلال الفترة القادمة، حيث تسعى أغلب السفارات إلى الوقوف على آخر الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقررة يوم العاشر من مايو المقبل والأحزاب التي يمكن أن تفوز فيها، خاصة الإسلامية في الولايات الأخرى.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 10/03/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com